الفصل الخامس

مراعاة التدريب المهنى للمرأة لواقع وإحتياجات سوق العمل

د.م. منذر واصف المصري

obeikandl.com

المحتويات

مقدمة

مستويات العمل المهنى وعلاقتها بالنظام التعليمى

المجالات والمهارات

الصعوبات والتحديات

عمل المرأة والحاجات التدريبية

التوجيه والإرشاد التربوي والوظيفي

المسؤوليات والأدوار

obeikandl.com

مراعاة التدريب المهني للمرأة لواقع واحتاجات سوق العمل

مقدمة

تواجه كثير من المجتمعات، ومنها الوطن العربي، تحديات كبيرة في جهودها التنموية، ومن أهم هذه التحديات إستثمار الإمكانيات والطاقات البشرية، رجالاً ونساءً، إستثماراً رشيداً يعظم من المردود الإقتصادي والإجتماعي لهذا الاستثمار، وبخاصة في ضعف الموارد الطبيعية في عدد كبير من هذه المجتمعات. ومن هذا المنطلق، ونظراً لأن بناء المجتمعات الحديثة يعتمد إعتماداً كبيراً على تنمية مواردها البشرية من النواحي الكمية والنوعية، تبرز أهمية التعليم والتدريب بشكل عام، وللمرأة بشكل خاص، كعامل عام ورئيس في تنمية الموارد البشرية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

إن توفير فرص التعليم والتدريب للمرأة، على غرار ما يتوفر من مثل هذه الفرص للرجل، ضرورى لتحقيق هدفين عامين هما :

* الهدف الاجتماعي والإنساني الذي يتضمن تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين والإرتقاء بمستوى الأسرة، علماً بأن تكافؤ الفرص لا يعني بالضرورة تشابهها.
* الهدف الاقتصادي الذي يتضمن الاستثمار بتنمية الموارد البشرية لتحقيق النمو الإقتصادي اللازم والإنتاجية العالية والعائد المناسب على الفرد والمؤسسة والمجتمع.

ولعل من أهم التحديات التي تواجه المجتمعات العربية في هذا المجال هو توفير المستويات التعليمية والتدريبية العالية للمرأة ومجالات العمل الملائمة لها، مع المحافظة على تلاحم الأسرة وترابطها بإعتبارها الخلية الأساسية في المجتمع.

وقد ساهمت النظرة التقليدية الدونيّة للتعليم والتدريب المهني الذي يهدف لإعداد العاملين والعاملات للعمل في المستويات المهنية الأساسية، في أن يكون بديلاً أقل مكانة ويلتحق به في الغالب الطلبة والطالبات الذين أعتبروا غير قادرين على

الإستفادة من التعليم العام (الأكاديمي). وما زالت النظرة الدونيّة هذه للتعليم المهنى ملموسة بدرجات متفاوتة فى كثير من البلدان، وبخاصة الدول النامية. ومثل هذه الظاهرة قد يستدعى معالجتها تغييرات جذرية فى بنية النظام التعليمى ومضمونه وأولوياته.

وتعنى هذه الورقة بعرض المعايير والحوافز والقضايا التي ترافق خدمات التعليم والتدريب المهنى للمرأة، وبخاصة فى ضوء المواءمة مع فرص العمل ومتطلبات التنمية وحاجات سوق العمل، فى إطار الخصائص والظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة.

مستويات العمل المهنى وعلاقتها بالنظام التعليمي

يبين الشكل التالى إطار العلاقة بين مستويات العمل المهنى والمراحل المختلفة من النظام التعليمي، وهى علاقة فضفاضة ومرنة لأن المعايير والأطر التى تتحكم بسوق العمل، وبخاصة فى القطاع الخاص، وفى ظل اقتصاد السوق، لا تتقيد بالضرورة تقيداً كاملاً بالمعايير والأطر التى تتحكم ببنية النظام التعليمي ومضمونه. ويتضح من الشكل أن المصدر الرئيسي للعمال محدودى المهارات هم الذين أنهوا عدداً محدوداً من السنوات الدراسية أو الذين تسربوا من المراحل الدراسية الأساسية، بينما يكون المصدر الرئيس للعمال الماهرين والمهنيين من الذين أنهوا عدداً مناسباً من السنوات الدراسية مثل إنهاء مرحلة التعليم الأساسي أو ما يمثلها، بالإضافة إلى حصولهم على تعليم وتدريب مهنى ملائم للعمل الذي يمارسونه، سواء عن طريق النظام التعليمي نفسه أو خارجه. كما يتضح من الشكل أن مؤسسات التعليم العالي من معاهد متوسطة وكليات مجتمع وجامعات وما شابهها هى المصدر الرئيس للعاملين فى مستويات العمل العليا التى تشمل الفنيين (التقنيين) والأختصاصيين.

وتقتصر هذه الورقة على قضايا إعداد الفتيات لمستويات العمل الأساسية التى تشمل العمال الماهرين والمهنيين بشكل خاص، ولا تتطرق للقضايا المتعلقة بمستويات العمل العليا التى يتم الإعداد لها بشكل عام فى مؤسسات التعليم العالى، سواءاً تم هذا الإعداد فى مؤسسات تعليمية كالمدارس والمراكز المهنية أو فى مواقع العمل والإنتاج، أو بالتعاون بين الجهتين.

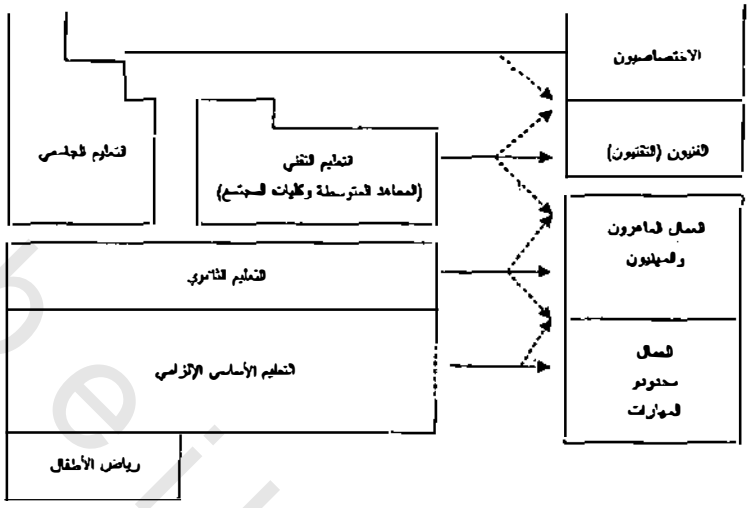

النظام التعليمي وعلاقته بمستويات العمل المهني

المجالات والمهارات

من الملاحظ إن إقبال الإناث على التعليم العالى في غالبية الأقطار العربية لم يضاهه حتى الآن إقبال مماثل على التعليم والتدريب المهني في مستوى التعليم الثانوى أو دون ذلك لإعداد العمال الماهرين والمهنيين فى مستويات العمل الأساسية. وعلى الرغم من التطور الذي طرأ على التحاق الإناث ببرامج الإعداد والتعليم والتدريب المهنى فى كثير من الأقطار العربية، من حيث حجم الإلتحاق وتنويعه وامتداده لمجالات مهنية مختلفة، إلا أن ذلك يكاد ينحصر فى معظم المجالات فى أنواع ومجالات تقليدية كالتعليم التجارى والتمريضي والنسوي، ويتضاءل التحاق الإناث فى أنواع أخرى من الإعداد المهنى كالتعليم الصناعي والزراعي، رغم شيوع ممارسة النساء للعمل فى المنشآت الصناعية والأعمال الزراعية. ويعكس ذلك حقيقة أن عمل المرأة فى المجالات الصناعية والزراعية وبعض المجالات الخدمية يتركز بشكل رئيس على مستويات المهارة الدنيا التى يشغلها فى العادة محدودو المهارات الذين قلما يحتاجون إلى تعليم وتدريب مهنى طويل ونظامي، بل يحصلون على مهاراتهم المحدودة عن طريق الممارسة بعد

إلتحاقهم بالعمل. وهذا يعني أن عمل المرأة فى هذه المجالات يتسم بالخصائص التالية:

* إنخفاض حجم العمالة.
* تدني المهارة.
* إنخفاض الدخل.
* محدودية التطور والإرتقاء الوظيفي.

ويمكن القول أن هناك ثلاث مجموعات من المهارات المطلوبة للمواطن، رجلاً كان أو امرأة، والتي تنعكس على برامج الإعداد والتعليم والتدريب فى النظام التعليمى، النظامي وغير النظامي. ومع أن المجموعات الثلاث تهم الجنسين فى آن واحد، إلا أن الأوزان تختلف في حالة كل من الذكور والإناث، وهذه المجموعات من المهارات هى:

1- المهارات اللازمة لسوق العمل التقليدي والذي يعنى بالقطاعات الاقتصادية السائدة المنظمة وغير المنظمة، الصناعية والزراعية والخدمية
2-المهارات اللازمة للحياة الأسرية، والتى تأخذ أبعاداً أكثر وضوحاً للمرأة كأم وربة بيت، منها للرجل.
3- المهارات الحياتية التى تسهم في أن يشارك الفرد بالنشاطات المجتمعية، السياسية والاجتماعية والثقافية وأن يكون عضوا فاعلاً فى مجتمعه.

ولكل واحدة من هذه المجموعات المهاراتية متطلباتها التعليمية والتدريبية الخاصة التى يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار في تصميم البرامج التعليمية والتدريبية للمراحل المختلفة للتعليم، النظامي وغير النظامي.

الصعوبات والتحديات

يمكن تلخيص الصعوبات التي تواجه فرص التعليم والتدريب المهني للفتاة في غالبية الأقطار العربية بالأمور التالية :

1- ضعف التسهيلات المتاحة ومحدودية الإنتشار لخدمات التعليم والتدريب المهني للفتاة وبخاصة في المجالات غير التقليدية.

2- ضعف إلتحاق الفتاة بالتعليم والتدريب المهني فى المجالات غير التقليدية نتيجة مؤثرات اجتماعية وثقافية مختلفة، رغم إلتحاق الفتاة بالعمل فى مراحل لاحقة.

3- تركيز خدمات التعليم والتدريب المهني على أنماط العمل السائدة فى المدن تجاوباً مع حاجات المجتمع الحضري.

4- ضعف خدمات التوجية والإرشاد التربوي والوظيفي داخل النظام التعليمى وخارجه.

5- محدودية فرص العمل المتاحة للمرأة، وضعف مساهمتها فى قوة العمل بالمقارنة مع الرجل، بما ينعكس سلباً على خدمات التعليم والتدريب المهنى من النواحى الكمية والنوعية.

ومما يزيد من أهمية معالجة هذه الصعوبات أن عمل المرأة فى كثير من الحالات قد تجاوز فى تنويعه وشموليته مجالات تدريبها وإعدادها المهني. وفي ذلك مؤشر حول الحاجة إلى تطوير الإرتباط بين برامج الإعداد والتدريب المهني للمرأة وبين حاجاتها التدريبية التى تمليها مجالات عملها المختلفة. وهكذا تبدو الحاجة قائمة للتوسع في برامج التعليم والتدريب والإعداد المهنى الموجه للمرأة داخل النظام التعليمى وخارجه، وتنويع هذه البرامج بما يتجاوب مع عملها في قطاعات العمل الصناعي، والزراعي، بالإضافة إلى قطاعات الخدمات.

وللتغلب على الصعوبات ومواجهة التحديات الخاصة بالإعداد المهني للفتاة بما يتلائم مع الحاجات التنموية ومتطلبات سوق العمل، يمكن الإستعانة بالوسائل الأتية:

1- وسائل الإعلام، وتشمل الأنواع المختلفة لوسائل الاتصال الجماهيرى كالصحافة والراديو والتلفزيون التى يمكن إستثمارها بفاعلية لإيصال الرسائل المناسبة للمجتمع. كما يمكن استخدام وسائل الإعلام لتقديم برامج تعليمية ذات بعد تطبيقى وتشمل مهارات مهنية، وبخاصة فيما يتعلق بالمهارات الأسرية والمهارات الحياتية.

2- المنابر السياسية، الرسمية وغير الرسمية، ويشمل ذلك البرلمانات والأحزاب السياسية والنقابات المهنية ونقابات العمال، التي يمكن استثمارها لتعزيز الجهود المبذولة للإرتقاء بخدمات الإرشاد والتوعية.

3- المنابر الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، وتشمل الجمعيات وفئات الضغط ومؤسسات المجتمع المدني، ويمكن استثمار هذه المنابر لتعزيز التوجيهات الإيجابية نحو عمل المرأة من ناحية والأرتقاء بتعليمها من ناحية أخرى.

4- المنابر الثقافية، وتشمل المؤتمرات والندوات والدراسات والبحوث.

5- التشريعات، ذلك أن المظلة التشريعية المناسبة توفر الأرضية المناسبة فى تطوير التوجهات نحو التعليم والتدريب والعمل.

6- المستويات التعليمية وتعميم التعليم الأساسي.

من المعلوم أن الإعداد والتأهيل المهنى يبدأ فى العادة بعد فترة مناسبة من التعليم الأساسى الإلزامى تصل إلى عشر سنوات، لذلك فإن توفير فرص متكافئة للتعليم والتدريب المهنى للفتاة على قدم المساواة مع الفتى، لا يتم إلا بتوفير مثل هذه الفرص المتكافئة فى مجال التعليم الأساسي الإلزامي، وهو أمر لا يتوفر حتى الآن فى كثير من الأقطار العربية.

7- التعليم غير النظامي وتعليم الكبار

يشكل التعليم غير النظامي وتعليم الكبار آلية فعالة لتوفير التعليم والتدريب المهنى للفتيات وبخاصة العاملات منهن لتأهيلهن ورفع كفاءتهن وتحسين مستوى أدائهن وفرص العمل أمامهن.

8- المناهج والكتب المدرسية

تشكل صورة المرأة فى المناهج والكتب المدرسية عاملاً مؤثراً فى تعزيز دورها فى العمل والإعداد المهنى، ومن الملاحظ في كثير من الأحيان أن الصورة النمطية للمرأة كأم وربة بيت لا يعادلها دورها في المجتمع كعاملة وقيادية، مما يزيد من الصعوبات أمام تطوير المفاهيم المجتمعية لعمل المرأة وإعدادها لذلك.

9- خدمات التوجيه والإرشاد التربوي والوظيفي (كما سيرد لاحقاً).

10- توفير التسهيلات والخدمات والفرص المتعلقة بالتعليم والتدريب المهني، بالكم والنوع والتنويع الجغرافى المناسب.

عمل المرأة والحاجات التدريبية

يمكن تصنيف عمل المرأة وما يرافق ذلك من احتياجات تعليمية وتدريبية داخل النظام التعليمي أو خارجه إلى مجموعتين رئيسيتين من النشاطات هما :

أولاً: العمل خارج المنزل:

ويمكن تصنيف الأعمال والمهام التى تقوم بها المرأة خارج المنزل إلى الأنواع الرئيسة التالية :

أ- العمل بأجر، كما هو شائع فى مجالات التعليم والصحة والصناعة وكثير من الخدمات كعاملة أو صاحبة عمل، وفى هذه الحالة لا بد من توفير التعليم والتدريب المهني في مجال الأختصاص المطلوب، وفى المستوى الملائم لنوع العمل، وقد يتطلب الأمر أن يشتمل التعليم والتدريب على مهارات فنية وإشرافية وإدارية حسب الحاجة.

ب- العمل بدون أجر، كما يشيع فى كثير من الأحيان فى العمل الزراعى فى حالات الحيازات الأسرية، حيث تعمل المرأة إلى جانب أفراد الأسرة الآخرين فى الإنتاج النباتى أو الحيوانى للمساهمة فى الأعمال المطلوبة، وتقليل الاعتماد على العمال المأجورين. وفي هذه الحالة لا بد وأن تراعى برامج التدريب الموجهة للمرأة، وهى نادرة من ناحية عملية فى أقطار الوطن العربى، طبيعة العمل وظروفه من حيث توفيرها في مواقع العمل وأثناءه بقدر الإمكان، عن طريق الخدمات الإرشادية أو الدورات القصيرة المبرمجة.

جـ- العمل التطوعى الذى يتم من خلال الجمعيات الخيرية والتعاونيات والهيئات النسائية المختلفة، وعلى الرغم من أن هذه الأعمال تتطلب معلومات ومهارات متنوعة تستدعى إعداداً وتدريباً لضمان الكفاية والفاعلية فى عمل المرأة، إلا أنه قلما يتاح للمرأة فى القطاع التطوعى فى الأقطار العربية تدريباً متخصصاً مناسباً، وقد إنعكس هذا النقص سلبياً على مستويات العمل التطوعى وإنتاجيته.

ثانياً: العمل داخل المنزل:

ويمكن تقسيم مجموعة المهام والأعمال التى تقوم بها المرأة داخل المنزل إلى الأنواع التالية :

أ-الأعمال والمهام التقليدية، كتربية الأطفال وتجهيز الطعام والتعامل مع الأجهزة المنزلية والأعمال المنزلية الأخرى، وتحصل الفتاة العربية على المعلومات والمهارات والخبرات اللازمة في الغالب من الأسرة نفسها عن طريق المشاهدة والتقليد والممارسة. وهناك مصدران آخران فى العادة للحصول على المهارات المطلوبة، أولهما ما يتضمنه النظام التعليمي من مواد تعليمية وخبرات ونشاطات ذات علاقة، وثانيهما برامج التعليم غير النظامي التى تقدمها وسائل الإعلام الجماهيري أو تتولاها مراكز ومعاهد وجهات أخرى مختلفة ضمن برامج تثقيفية وتدريبية هادفة.

ب- الأعمال المدرة للدخل (Income Generating)، كما يحدث أحياناً في مجال الصناعات المنزلية، فى المدن والأرياف، حيث يتم تجهيز المنتوجات أو تصنيعها في المنزل أو عن طريق وسطاء، وفى هذه الحالة لا بد من توافر التعليم والتدريب المهني المناسب لطبيعة العمل، وفى المستوى الملائم له، والحصول على المهارات المطلوبة.

ج- الأعمال المقتصدة (الموفرة) للنفقات (Income Saving) وهى خدمات أو منتوجات تقدمها المرأة داخل المنزل لفائدة الأسرة، وبدون ذلك يضطر أفرادها إلى الحصول على الخدمات والمنتوجات المطلوبة مقابل الثمن خارج المنزل. ومن الأمثلة الشائعة على ذلك في المجتمعات العربية صنع الملابس، وإنتاج الأطعمة المحفوظة كالمربيات والألبان والمخللات وتربية المواشي والطيور، وزراعة الحدائق، وأعمال الصيانة، وينطبق على هذا النوع من الأعمال ما ينطبق على الأعمال التقليدية داخل المنزل أو الأعمال بدون أجر خارج المنزل، من حيث مصادر المعلومات والمهارت والخبرات، ومن حيث الحاجات التدريبية والأسلوب الأمثل لتأمينها.

التوجيه والإرشاد التربوى والوظيفى

ترتبط نوعية التعليم والتدريب المهني وكفاءته إلى حد ملموس بنوعية الطلبة الذين يلتحقون به، وتوافر الحرية لهم لاختياره ومدى قناعتهم به، ومدى التوافق بين قدراتهم وميولهم واستعدادتهم من جهة وطبيعة التعليم والتدريب المهني الذى يلتحقون به وكذلك طبيعة العمل الذى سيمارسونه من جهة أخرى ومن هنا تنبع أهمية نشاطات التوجيه والإرشاد التربوي والوظيفي فى نظم التعليم.

ويمكن القول أن هناك مجالين رئيسين للخدمات التي تقدم في العادة للطلبة فيما يتعلق بخدمات التوجيه والإرشاد التربوي والوظيفي ، وهما:

أولاً: توفير المعلومات والبيانات اللازمة عن فرص التعليم بأنواعه ومستوياته ومراحله المختلفة، الأكاديمية منها والمهنية، من ناحية، وعن فرص العمل وظروفه ومتطلباته وخصائصة من ناحية أخرى، وذلك لمساعدة الطلاب والطالبات وأولياء الأمور على اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بالمسارات التعليمية التى يتم التوجيه إليها والأعمال والمهن التى يمكن الإلتحاق بها بعد ذلك.

ثانيا : تقييم قدرات الطلبة وميولهم وقابليتهم واستعدادتهم، بهدف المساعدة على التوجيه إلى المجالات والمستويات التعليمية والمهنية التي تتناسب مع هذه القدرات والميول وتتجاوب معها من ناحية، وتأخذ بالإعتبار فرص العمل والرغبة بالإلتحاق به فيما بعد من ناحية أخرى، مع مراعاة الأطر الاجتماعية والثقافية ذات العلاقة.

وبشكل عام، تفتقر نظم التعليم فى أقطار الوطن العربي إلى خدمات فعالة للتوجيه والإرشاد التربوي والوظيفي فى كلا المجالين المشار إليهما آنفاً، سواءاً على مستوى المدرسة التعليمية أو على مستوى المجتمع. فالمعلومات والبيانات المتاحة للطلاب والطالبات وأولياء الأمور حول فرص التعليم والعمل، والشروط والخصائص والمتطلبات اللازمة للاستفادة من هذه الفرص مبعثرة وقليلة، وغير مبنية بشكل كاف على أسس علمية ونفسية ملائمة، علاوة على ذلك تعاني نظم التعليم العربية من ضعف وسائل القياس والتقويم اللازمة لتحديد مستويات الأداء، والاقتصار فى معظم

الأحيان على أسلوب الامتحانات والفحوص التقليدية التى تركز على قياس التحصيل المعرفى بشكل رئيس. ويتم توزيع الطلبة فى العادة على مختلف أنواع التعليم العام والمهنى في ضوء نتائج وسائل التقييم التقليدية هذه والشواغر المتوافرة، دون الأخذ بالإعتبار بشكل كاف المتطلبات التنموية وحاجات مجالات العمل المختلفة من جانب، وعناصر القدرات والميول المختلفة لدى الدارسين والدارسات من جانب آخر، وتزداد مظاهر الضعف فى هذا المجال حّدة لدى الفتيات بسبب محدودية الخيارات المهنية في النظام التعليمي، وكذلك محدودية فرص العمل والتشغيل أمامهن بالقياس مع الفتيان.

ويمكن تلخيص حاجات التعليم العربية فى مجال التوجيه والإرشاد التربوى والوظيفى بما يلى:

أ- توفير الهياكل التنظيمية والمظلة التشريعية اللازمة التى تضمن أن تكون خدمات التوجيه والإرشاد التربوى والوظيفى جزءاً لا يتجزأ من الخدمات التربوية فى النظام التعليمى.

ب- مراعاة توافر خدمات التوجيه والإرشاد التربوى والوظيفى في جميع المراحل الدراسية، ومنذ السنوات الأولى للالتحاق بالمدرسة، وأن لا تقتصر على المفاصل المرحلية، كنهاية مرحلتى التعليم الأساسي والثانوي مثلا.

ج- توفير المرشدين المتخصصين وذوى الخبرة بشكل كاف وفعال.

د- شمول برامج إعداد المعلمين وتأهيلهم وتدريبهم في أثناء الخدمة على الكم والنوع المناسبين من المعارف والمهارات ذات العلاقة بالتوجيه والإرشاد التربوي والوظيفي، ليكون لهم دور مساند للمرشدين المتخصصين فى هذا المجال.

هـ- التنسيق بين النظام التعليمي ووسائل الإعلام المختلفة لأغراض النوعية ونشر المعلومات، لتعزيز الجهود المبذولة فى خدمات التوجيه والإرشاد التربوى والوظيفى.

و - مراعاة الأطر والتوجهات الاجتماعية والثقافية في المجتمع بشكل عام، والعمل علي تطوير هذه الأطر والتوجهات ،لدى تصميم البرامج والخدمات المتعلقة بالتوجية والإرشاد الوظيفي في النظام التعليمي وفي وسائل الإعلام، وبخاصة فيما يتعلق بفرص التعليم والتدريب للمرأة من جهة وفرص العمل والاستخدام من جهة أخرى.

ز- إبراز صورة متوازنة للأسرة بشكل عام، وللمرأة والفتاة بشكل خاص، فى المناهج والكتب المدرسية وذلك بايلاء الأهمية اللازمة للمرأة العاملة المنتجة.

ح- تعميم تسهيلات التربية المهنية والتكنولوجية كعنصر من عناصر التعليم العام فى مرحلة التعليم الأساسي، للذكور والأناث على حد سواء لتشمل المهارات والمعلومات والإتجاهات الحياتية والمهنية المستمدة من قطاعات العمل المختلفة، الصناعية والزراعية والخدمية، بما يساهم فى تعريف مجالات العمل وخصائص المهن والاستعداد لها وتشجيع الالتحاق ببرامج الإعداد المهني النظامي وغير النظامي وكسر الحاجز النفسي والمعرفي أمام العمل المهني، وكذلك إلقاء الضوء على ميول الأفراد واستعداداتهم وقدراتهم.

المسؤوليات والأدوار

تقع مسئولية الإعداد والتأهيل والتدريب المهنى للمرأة على عدد من الجهات الرئيسة الرسمية وغير الرسمية، ومن هذه الجهات :

1- **النظام التعليمي :**

ويقوم النظام التعليمي بدوره فى هذا المجال عن طريق إدماج التربية المهنية والتكنولوجية فى التعليم العام كعنصر من عناصر هذا التعليم، وعن طريق الإعداد المهني المتخصص لأغراض ممارسة المهنة فى المدارس والمراكز المهنية. هذا بالإضافة إلى إتاحة الفرص لإستخدام التسهيلات التدريبية والإنفتاح فى ذلك على مؤسسات المجتمع المدني.

2- **مواقع العمل والاستخدام فى القطاعين العام والخاص :**

تساهم مواقع العمل والاستخدام في التدريب والتأهيل الموجه للمرأة بطرق وأساليب عدة، منها التعاون مع المؤسسات التعليمية المهنية، ومنها توفير خدمات التدريب والتأهيل للعاملات لديها لرفع كفاءتهن وتحسين مستوى الأداء لديهن وتطوير قدراتهن فى العمل بشكل عام.

3- **مؤسسات المجتمع المدني :**

تقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام، ومؤسسات القطاع الأهلي والتطوعي بشكل خاص، مسؤولية العناية بخدمات التأهيل والتدريب للعاملات لديها من ناحية، أو كجزء من مهامها فى توفير مثل هذه الخدمات للفئات النسائية المختلفة من ناحية أخرى.

4- **وسائل الإعلام والإتصال :**

تقوم وسائل الإعلام والإتصال بدور مهم فى هذا المجال عن طريق البرامج الهادفة الموجهة للمرأة العاملة أو غير العاملة لتطوير قدراتها ومهاراتها في المهام التي تتولاها داخل المنزل وخارجه، ولدعم الجهود المبذولة فى مجال التوجيه والإرشاد التربوي والوظيفي.

obeikandl.com